



Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية



جامعة الكبار
University for Seniors



نحو نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق في لبنان

ضمان الدخل والكرامة في الشيخوخة والتوجّه نحو نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق

موجز عن السياسة أنجزه كلّ من مركز الدراسات لكبار السنّ، ومؤسسة هلب إيج إنترناشيونال، ومركز السياسة الشاملة، ووافقت عليه كلّ من جمعية الزهايمر لبنان، وجمعية أركنسيال، ومؤسسة عامل الدولية، ومحوّر الإعاقة بقيادة مركز الدراسات اللبنانية، وجمعية أصدقاء المعاقين في لبنان، ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولي، وجامعة الكبار في الجامعة الأميركية في بيروت، وجمعية إدراك، والمركز اللبناني للدراسات، والاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، ومركز التعليم للصم، والاتحاد اللبناني للصم، والجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية، وجمعية مساواة، والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، والصندوق الدولي للتأهيل لبنان، والجمعية الشببية للمكفوفين.

هذا البيان مفتوح لمزيد من التأييد. إذا كانت مؤسستك ترغب في تأييد هذه الدعوة لنظام حماية اجتماعية للبنان قائم على الحقوق، يرجى التوصل بالمؤلف الرئيسي الأستاذة عبلا محيو السباعي.

حقّ الإنسان في الحماية الاجتماعية للجميع

يواجه الجميع، من ذكر أو أنثى، شاباً أو مسنّاً، غنيّاً أو فقيراً، خلال حياتهم ظروفًا متعدّدة ويتعرّضون لأوجه ضعف قادرة على التأثير على صحتهم، ورفاههم، وقدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشي مناسب لهم ولعائلاتهم.

إدراكًا لهذه المخاطر العالميّة، وإدراكًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لعام ١٩٦٦، واتفاقيّة منظّمة العمل الدوليّة رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ بشأن الضمان الاجتماعي، أنشأ الحقّ في الضمان الاجتماعي والمستوى المعيشي اللائق. وانطلاقاً من أطر حقوق الإنسان، انبثق توافق عالمي على أنّ الرعاية الصحيّة، والأمومة والطفولة، والمرضى، والبطالة، وإصابات العمل، والإعاقة، والبقاء والشيخوخة هي مراحل من مسار حياة الإنسان، وهي مراحل حسّاسة تتطلب من المجتمعات إنشاء أنظمة لدعم الناس والاستثمار فيهم، ما يُعرف اليوم بأنظمة الحماية الاجتماعيّة. وينطلق الأساس المنطقيّ لأنظمة الحماية الاجتماعيّة من قدرتها على الحدّ من الفقر والضعف، وتمكين المشاركة والتنمية البشريّة على مستوى الفرد، وعلى أهميّتها القصوى على مستوى الاقتصاد الكليّ والمجتمع إذ إنّها تدعم النمو الاقتصاديّ المشترك، وزيادة الإنتاجيّة، وتقليص أوجه اللامساواة.

ومن المعروف أنّ الحماية الاجتماعيّة من أساسيّات تحقيق جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، بما أنّ النجاح في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة يعتمد على التنفيذ الفعّال لسياسات الحماية الاجتماعيّة وبرامجها.

خطوات نحو نظام حماية اجتماعيّة شامل وقائم على الحقوق للجميع: إمكانيّة دفع معاشات تقاعدية اجتماعيّة غير قائمة على الاشتراكات في لبنان

يهدف هذا التلخيص إلى تحليل وضع نظام الحماية الاجتماعيّة اللبناني في إطار الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المستمرة، مركّزاً على قدرة نظام الحماية الاجتماعيّة في البلاد على تأمين ضمان للدخل عند الشيخوخة لجميع اللبنانيين. يلي ذلك تقييم حول تمكّن المعاشات التقاعدية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات التي تمولّها الضرائب من ضمان الدخل الأساسي على الأقلّ لكبار السنّ اللبنانيين، بالإضافة إلى إنشاء نظام حماية اجتماعيّة شامل وقائم على الحقوق وأكثر فعاليّة على مستوى البلاد. واستكمالاً للنقاش حول المعاشات الاجتماعيّة لكبار السنّ، يستكشف هذا التقرير فرص تقديم دعم إضافي للمعوقين، بمن فيهم المسنّين.

لبنان يواجه تحديات اجتماعيّة واقتصاديّة سريعة وهيكلية

يواجه لبنان تحديات وجوديّة ذات طبيعة اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، اجتاحت البلاد موجة من التظاهرات الواسعة النطاق التي أتت في بادئ الأمر نتيجة فرض ضرائب جديدة على الوقود والاتصالات عبر الإنترنت، إلّا أنّ غضب المتظاهرين ما لبث أن توسّع ليشمل المسائل الأوسع نطاقاً كالحكم الطائفيّ، والركود الاقتصادي، وانعدام المساواة، والبطالة المتزايدة، والفساد المستشري والظلم الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، تفاقمت الضائقة الاقتصاديّة اللبنانيّة الطويلة الأمد لتصبح أزمة اقتصاديّة خانقة أسفرت عن خسارة كبيرة في الوظائف، وانخفاض في الأجور ووضع ضوابط على رؤوس الأموال. أما نسبة الدين اللبناني، الذي لطالما كان من الأضخم في العالم، فقد وصلت إلى حوالي ١٧٠% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تباطأت تدفّقات العملات الأجنبيّة، وانهارت قيمة العملة الوطنيّة، وفرضت المصارف قيوداً على عمليّات سحب الدولار وتحويله. وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٢٠، أعلن رئيس الوزراء حسان دياب أنّ لبنان سيتخلّف عن سداد دينه للمرة الأولى في تاريخه.^١

ومن المتوقع أن تزيد الأزمة الاقتصادية مستويات الفقر المرتفعة في البلاد، ومن المتوقع أيضًا أن تؤدي مستويات التضخم المالي والبطالة والبطالة المقنعة إلى زيادة صعوبة تلبية اللبنانيين حاجاتهم الأساسية، وتدفع بالتالي عددًا لا يستهان به منهم إلى الضعف والفقر، وتزيد من عمق أزمة الفقر الحالية. وبحسب تقديرات البنك الدولي، عانى حوالى ثلث اللبنانيين من الفقر في العام ٢٠١٨، وازدادت نسبتهم إلى ٢٧ في المئة في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢، فيما حذر البنك أن معدل الفقر قد ارتفع إلى ٤٠ في المئة في العام ٢٠٢٠.

جائحة كوفيد-١٩ والحماية الاجتماعية

أصبحت تدابير الحماية الاجتماعية مكونًا أساسيًا من مكونات استجابة البلاد لجائحة كوفيد-١٩، فقد مكّنت الوصول إلى رعاية صحية ميسرة وساعدت في معالجة بعض تداعيات الجائحة الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد. ويمكن أن تحسّن بعض التدخلات كإنشاء برامج تحويل الأموال أو زيادتها من الوصول إلى الخدمات الصحية وحماية الأفراد والأسر من الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة للأزمة.

ومنذ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠، استحدثت ٨٤ بلدًا برامج حماية اجتماعية واعتمدها ووسّعها، وذلك استجابة لكوفيد-١٩. وبشكل عام، هدفت أكثر من نصف التدابير المعتمدة إلى زيادة مستويات الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية الحالية (٢٣ في المئة)، أو توسيع تغطيتها (٢٢ في المئة)، أو تخفيف معايير استحقاقاتها (٥ في المئة)، في حين تشمل التدابير الأخرى تيسير الوصول إلى المكاسب (١١ في المئة)، كما تمّ استحداث برامج جديدة ولمرة واحدة فقط (٨ في المئة).^٤

يشكّل كوفيد-١٩ مخاطر خاصة على المسنين، إذ إنّ خطر المرض الشديد والموت يزداد مع زيادة العمر. ويتوجّب على الحكومات ضمان وصول المسنين المستمرّ والأمن إلى معاشاتهم التقاعدية وإلى أشكال الحماية الاجتماعية الأخرى في سياق الحجر الذاتي الشائع، وعدم القدرة على تحصيل المداخل والوصول المحدود إلى خدمات الدعم. وتبعًا لذلك، تُعتبر التحسينات في تغطية أنظمة التقاعد وفوائدها من استجابات الحماية الاجتماعية الأكثر شيوعًا للأزمة، بعد الصحة والبطالة والمساعدات الاجتماعية العامة.

في هذا السياق، تبرز حاجة ملحة إلى حماية رفاه الشعب اللبناني وسبل معيشتهم، وتطوير مقاربات جديدة لمعالجة أسباب الأزمات الرئيسية، مع الاستجابة إلى مطالب العقد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الجديدين. وبغية تحقيق الهدفين المذكورين، يُعتبر إنشاء نظام حماية اجتماعية شامل وقائم على الحقوق أمرًا أساسيًا، ويعني ذلك اتخاذ إجراءات سريعة لتوسيع تغطية الحماية الاجتماعية لمساعدة الناس في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية، ولتشكيل رؤية وطنية عاجلة لنظام حماية اجتماعية يستند على مبادئ المواطنة، والحقوق، والاندماج والعدالة الاجتماعية.

حالة الحماية الاجتماعية في لبنان

يتّسم نظام الحماية الاجتماعية في لبنان بمستويات الحماية متفاوتة التي يقدّمها إلى شرائح المجتمع المختلفة، وفجوات التغطية الكبيرة التي تحرم شريحة كبيرة من الدعم. وفي لبنان ثلاثة ركائز رئيسة للحماية الاجتماعية، لخصت كالتالي.

إنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هو آلية التأمين الرئيسية المتبعة في البلاد، ويوفّر التأمين الصحيّ والإعانات العائلية وتعويضات نهاية الخدمة للعاملين بشكل رسمي في القطاع الخاص. ويغطّي الصندوق العاملين في القطاع الخاص فقط، الذين يُقدّرون بأقلّ من نصف القوى العاملة في البلاد. وبما أنّ تعويضات نهاية الخدمة هو مبلغ يُمنح لمرة واحدة، فهو لا يكفل ضمان الدخل للمسنين، ويترك المساهمين عرضة لمخاطر مالية كبيرة مع تقدّمهم في العمر. وتتنطبق المقاربة والقيود نفسها في حالة الإعاقة. وبذلك، إنّ لبنان هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الذي لم يُنشئ نظامًا للمعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع الخاص،^٥ في حين يصل عدد البلدان التي لا تقدّم معاشات تقاعدية للمعوقين في أنحاء العالم إلى ١٦ بلد.^٦

وتُغطّي المعاشات التقاعدية العامة موظفي الحكومة المركزية، بالإضافة إلى قوى الأمن في البلاد، ويشكّل هؤلاء حوالي ١٠ في المئة من القوى العاملة. وتُعتبر تكلفة المعاشات التقاعدية العامة كبيرة إذ بلغت حوالي ٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٩. ولا تكفي المساهمات المقدّمة إلى المعاشات التقاعدية لتغطية استحقاقاتها، لذا يعتمد الصندوق بشكل كبير على الإعانات المتأتية من عائدات الضرائب العامة من أجل تغطية النقص الهيكلي.

يُعتبر البرنامج الوطني الموجه نحو الحد من الفقر في لبنان برنامج المساعدة الاجتماعية الرئيس. وتقدّم هذه البرامج في الوقت الحالي مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية والدعم العينيّ إلى حوالي ٤٣٠٠٠ لبنانيّ فقير، ما يعادل ١ في المئة من عدد السكان الإجمالي. وتشمل هذه الخدمات إعفاء من دفعات خدمات الصحة العامة، ورسوم التسجيل في المدارس الرسمية، كما تقدّم بطاقات إلكترونية لشراء الطعام إلى أفقر الأسر المستفيدة من البرنامج (١٥٠٠٠ أسرة منذ شباط/فبراير ٢٠٢٠). ويتمّ تحديد الأسر من خلال إجراء اختبار بالوسائل غير المباشرة ومقاربة موجهة نحو الفقر (أنظر الإطار اللاحق)، وتُغطّي الجهات الدولية المانحة جزء من كلفة البرنامج، إلّا أنّ رزمة الخدمات المقدّمة بسيطة جداً.

أمّا برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى كذلك المتعلقة بالأشخاص المعوّقين، فسياقها محدود للغاية ومواردها ليست بكافية. وعلى سبيل المثال، يحقّ لحاملي بطاقة المعوّقين الذين يبلغ عددهم ١٠٣٢٠٠ شخص (أي ٢,٦ في المئة من السكان على أساس التقديرات بأنّ ٤% من السكان يعانون من إعاقة^٧) أن يستفيدوا من بعض لوازم المساعدة فقط، ومن بعض الإعفاءات الضريبية ومن الرعاية الصحية المجانية، ولكن في الواقع، غالباً ما لا يقبل مقدّمو الرعاية الصحية هذه البطاقة^٨. ولم يتمّ إنشاء أي برنامج لضمان الدخل من أجل المعوّقين، ولا تتوفّر خدمة نقل الأموال لتغطية تكاليف المعوّقين الأساسية.

الاستبعاد في المقاربات الموجّهة نحو الفقر

إنّ الاختبارات بالوسائل غير المباشرة هي أدوات لتحديد الأسر على أساس وضعهم الاقتصاديّ الملموس، وتحاول توقّع وضع الأسرة من خلال تحليل إحصائيّ للاستقصاء وعبر الخصائص الملحوظة لها كتركيبها الديموغرافي وامتلاكها لأصولٍ دائمة. وأفادت مجموعة من الدراسات أنّ الاختبارات بالوسائل غير المباشرة ينتج عنها أخطاء كبيرة في الاستبعاد، تتراوح ما بين ٥٠ في المئة و٩٣ في المئة، وقد أكّدت البحوث النوعيّة هذه الأخطاء، إذ إنّها غالباً ما تتلقّى شكاوى أفراد المجتمع باستبعاد عدد من الفقراء من هذه الاختبارات.^٩

الأخطاء المدمجة في تصميم الاختبار بالوسائل غير المباشرة. لا تتمتع صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة بدقّة عالية، فمعظم تلك الاختبارات المستخدمة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض لا تظهر سوى نصف مستوى التفاوت في الاستهلاك بين الأسر، ما يعني أنّها تتوقّع مستوى فقر الأسر بشكل ضعيف.

اكتشاف أخطاء إضافية عند التطبيق. في حين يُعتبر إجراء استقصاء للأسر وجمع معلومات دقيقة عنها أمراً سهلاً، إلّا أنّه في الواقع صعب التطبيق.

إنّ تكوين الأسرة، ومدخولها واستهلاكها أمورٌ ديناميّة للغاية، إلّا أنّه يتمّ إجراء دراسات استقصائية باستخدام الاختبارات بالوسائل غير المباشرة بين الحين والآخر. ونتيجة لذلك، تتدهور دقة هذا النوع من الدراسات الاستقصائية بشكل سريع وتظهر أخطاءً إضافية خلال عمليّة الاستهداف، ففي لبنان على سبيل المثال، تمّ إجراء استقصاء للأسر باتّباع الاختبار بالوسائل غير المباشرة الذي يعتمده البرنامج الوطنيّ الموجّه نحو الحدّ من الفقر في العام ٢٠١١.

وفي النهاية، تجد الدراسات أنّ استهداف الفقر يمكن أن يخلق عداوة بين المستفيدين وغير المستفيدين، ما يسهم في إضعاف العلاقات الاجتماعيّة، ويبرز ذلك بشكل خاص حين تتقارب معايير الحياة بين المستفيدين وغير المستفيدين.^{١٠} ويشير صندوق النقد الدولي إلى أنّ "طبيعة الاستبعاد العشوائية نتيجة تخفيف الاستحقاق، بالإضافة إلى انعدام الشفافيّة المتعلّق بها عند تحديد الأهليّة بالاستحقاق، يمكن أن يولّد استياءً مجتمعيّاً ملموساً".^{١١}

وبدلاً من انتظار نظام حماية اجتماعية صارم تقوده الحكومة، ازداد الاعتماد على الخدمات والحماية الاجتماعيّة غير الرسميّة التي تقدّمها منظمات المجتمع المدني المتعدّدة. وبما أنّ دعم الحماية الاجتماعيّة عادة ما يكون عنصراً أساسياً لإنشاء عقد اجتماعي بين الحكومة ومواطنيها، تُعتبر الاستعانة الفعّالة بالمصادر الخارجيّة لدعم الحماية الاجتماعيّة من أجل جماعات المجتمع المدني في لبنان بمثابة فرصة تمّت إضاعتها لتقوية العقد الاجتماعي في البلاد، الذي يراه البعض عرضة للضغوط جرّاء الأزمات المستمرة. وفي الواقع، قد يقوم النظام الحاليّ بالعكس ويحافظ على انتشار العلاقات القائمة على الهويّة بين الزبون والعميل.^{١٢١٤}

وفي النهاية، تجدر دراسة مستوى مساهمة نظام الحماية الاجتماعيّة في تخفيف اللامساواة في المجتمع أو زيادتها. ويمكن القول أنّ عبر إنشاء تراتبيّات مختلفة في مستويات الحماية بحسب وضع الشخص، مع وضع العمال المدنيّين والعمال الرسميّين في أعلى الهرم وتأمين الحماية الكافية لهم، لا سيّما النساء منهم، فإنّ النظام سيسهم في زيادة حدّة اللامساواة والامتيازات. وفي سياق ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل، يأتي لبنان في المراتب الأولى في العالم^{١٥}، إذ إنّ معامل جيني، الذي يحدّد وضع نظام الحماية الاجتماعيّة، يشكّل فرصة ضائعة للتخفيف من حدّة اللامساواة.

من الاستبعاد إلى تأمين الحقوق: حد أدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة للبنان

لم تُدرج الحماية الاجتماعية في حقوق المواطنة في لبنان حتى اليوم، إذ إنّ شريحة كبيرة من السكان يتمّ استبعادها من أيّ حماية اجتماعية رسمية. كما أنّ المساعدة الاجتماعية التي تقدّمها الحكومة اللبنانية ضيقة النطاق من حيث التغطية، في حين تقدّم جهات وجماعات غير حكومية أشكالاً أخرى من المساعدة أو الدعم الاجتماعيّين، الأمر الذي ينتج نظاماً يفتقر إلى الثقة والشفافية.

تبرز الحاجة في لبنان إلى توسيع نطاق تغطية نظام الحماية ليشمل أولئك غير الخاضعين للحماية، وإلى الاعتراف بالحماية الاجتماعية حقاً من حقوق المواطنة بدلاً من اعتبارها امتيازاً، وذلك ليتقدّم لبنان خطوة نحو إنشاء نظام حماية اجتماعية يشمل جميع المواطنين بغض النظر عن وضعهم أو هويتهم. وتعرض الأقسام الآتية خيار إدخال المعاش التقاعديّ للمسنّين الذي تموّله الضرائب، ومدى أهميّته من أجل ضمان الحد الأدنى من الدخل والكرامة للمسنّين في لبنان، وكونه خطوة أولى أساسية نحو إنشاء نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق.

معاش تقاعديّ اجتماعيّ لضمان الدخل من أجل المسنّين

يُعتبر شعب لبنان الأسرع في التقدّم في السنّ بين شعوب الدول العربية، إذ إنّهُ يتمتّع بالنسبة الأكبر من المسنّين وبالمستوى الأعلى للأعمار، إذ تُقدّر نسبة الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ وما فوق بحوالي ١٠ في المئة من السكان. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإنّ متوسط الأعمار يصل إلى ٧٨ عاماً للرجال، و٨٢ للنساء.^{١٦} ومن المتوقّع أن يتضاعف عدد اللبنانيين البالغين من العمر ٦٥ وما فوق بحلول ٢٠٥٠، في حين يصل عدد أولئك البالغين من العمر ٨٠ عاماً وما فوق إلى أربعة أضعافهم اليوم خلال الفترة نفسها، لتصل نسبتهم إلى ٤,٣ في المئة.^{١٧}

وينعكس النقص في الضمان الاجتماعيّ لدى كبار السنّ في مستويات الفقر العالية التي يعانون منها في كبرهم، والتي من المتوقّع أن تزداد في سياق الأزمة الاقتصادية المستمرة. وقد أظهر الاستقصاء الأخير حول رفاه كبار السن، الذي أجري في العام ٢٠١٤، مدى الفقر المنتشر بين المسنّين، كما أظهر أنّ أكثر من نصف المسنّين اللبنانيين يعانون من "حرمان اقتصادي"، ويواجهون قصوراً في الخدمات الصحيّة، والمياه، والكهرباء والإسكان.^{١٨}

ويصبح اكتساب الدخل أصعب مع التقدّم في السنّ، مع ازدياد التحديات الصحيّة ومستوى العجز. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أنّ حوالي ٧٠ في المئة من البالغين من العمر ٦٥ وما فوق يعانون من مرض واحد غير معدٍ على الأقلّ، في حين يعتبر ٢٠ في المئة فقط أنّهم بصحّة "جيدة". ويعاني ٣٠ في المئة من أولئك البالغين من العمر ٦٥ عاماً وما فوق مشاكل في الحركة، والرؤية، والسمع، والتذكّر والتكلّم.^{١٩} ومع أنّهم لا يعتبرون أنفسهم

معوقين، إلّا أنّ ٣٠ في المئة من الفئة المذكورة^{٢٠} يواجهون عوائق وتكاليف تخصّ الإعاقة (أنظر الإطار).

وعلى الرغم من التحديات الصحيّة المنتشرة، يستمرّ الأشخاص في العمل حتى في تقدّمهم في السنّ. وتبلغ نسبة مشاركة القوى العاملة من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ و ٦٩ عاماً حوالي ٤١ في المئة، في حين أنّ ٢٩ في المئة من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٧٠ و ٧٥ عاماً مازالوا يعملون، إلّا أنّ مشاركة النساء المتقدّمات في السنّ في القوى العمل الرسمية أقلّ بكثير من نسبة الرجال (٧ في المئة للواتي تتراوح أعمارهنّ بين ٦٥ و ٦٩ عاماً، و ٥ في المئة للفئة بين ٧٠ و ٧٥ عاماً).^{٢١} وفي حين يوفّر العمل في عمر متقدّم مصدراً إضافياً للدخل ومشاركة اجتماعية للبعض، إلّا أنّ الفقر والضرورة الاقتصادية هما السببان الرئيسيان لعمل المسنّين في عدد من البلدان. ومن هذا المنطلق، يجب الإضاءة على أنّ لبنان هو البلد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الذي يفتقر إلى نظام تقاعديّ لأولئك الذين لا ينتمون إلى القطاع العام، كما أنّه صاحب النسبة الأعلى من الراشدين الأكبر سناً الذين يستمرون في العمل بعد سنّ الـ ٦٠.^{٢٢}

والجدير بالذكر أنّ النساء أكثر عرضة للفقر في الشيخوخة، ويعود ذلك إلى المداخل الأكثر انخفاضاً اللواتي تتقاضاها في مسار حياتهنّ. ويقاس مؤشر الفجوة بين الجنسين كلّ من المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في المشاركة الاقتصادية، والتعليم، والصحة والتمكين السياسي. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي تحقّقت في مجالي التعليم والصحة، يأتي لبنان في المرتبة ١٤٤ من أصل ١٤٥ بلد، خلف معظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة النسائية، واتّساع الفجوة في الرواتب بين الجنسين.^{٢٣}

وتصل النساء إلى الشيخوخة بمدّخرات وممتلكات قليلة تعتمد عليها، ويعود ذلك إلى فرصهنّ ومشاركتهنّ الاقتصادية المحدودة، وأجورهنّ المنخفضة، بالإضافة إلى معدّلات العمل غير المدفوع اللواتي تؤدّينه، في حين يشمل نظام التقاعد القائم على الاشتراكات قلةً منهنّ فقط، ففي العام ٢٠١٩، بلغ عدد النساء المساهمات ١٥٢٦٩٨، من أصل ٤٦٤٥٤٤ مساهم.^{٢٤}

وتضعف التغيّرات الديموغرافية والعلاقات العائلية أشكال الدعم التقليدية. ففي لبنان، تكثُر العادات الدينية والاجتماعية والثقافية احتراماً شديداً للمسنّين، ويترافق هذا الاحترام مع التزام العائلات بدعم أقاربهم المسنّين وإيوائهم، أمّا اليوم فقد تغيّر ذلك، مع ظهور نمط الحياة المتعدّد الأجيال، فوصل معدّل المسنين الذين يعيشون بمفردهم إلى أعلى المعدّلات بين الدول العربية. ويعيش أكثر من ١٢ في المئة من البالغين من العمر ٦٥ وما فوق بمفردهم، وتميل النساء المسنّات (١٨ في المئة) إلى العيش بمفردهنّ أكثر من الرجال المسنّين (٧ في المئة).^{٢٥} وتعود المعدّلات المرتفعة للنساء اللواتي تعيش بمفردهنّ إلى عوامل عدّة، بما فيها ارتفاع متوسط العمر المتوقع لهنّ، والواقع بأنّ ٥٠ في المئة من النساء البالغات من العمر ٦٥ عاماً أو أكثر هنّ أرملات أو مطلّقات أو منفصلات عن أزواجهنّ.^{٢٦}

وخلاصة لما سبق، إنّ مجموعة من العوامل، كنظام تقاعديّ غير متطوّر لا يغطّي سوى نسبة قليلة من المسنّين، والأعراف الجنسانية التي تحدّ من فرص النساء الاقتصادية، بالإضافة إلى التغيّرات الحياتية وتدهور أشكال الدعم التقليدية، تحرم معظم اللبنانيين من ضمان الدخل في الشيخوخة.

المعاش التقاعديّ، أساس نظام الحماية الاجتماعية اللبناني

يتخذ لبنان اليوم خطوات مهمّة في إصلاح نظام الضمان الاجتماعيّ الخاص به، ويركّز على ضمان الدخل في الشيخوخة عبر تحويل نظام تعويضات نهاية الخدمة في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيّ إلى نظام تقاعديّ طويل الأجل يقدّم منافع دورية ومفهرسة.

إلا أنّ إنشاء نظام قائم على الاشتراكات لن يكون كافياً لردم فجوات التغطية الكبيرة التي تنتج عن مسائل هيكلية اقتصادية واجتماعية، لا سيّما تلك غير الرسمية، فأكثر من نصف القوى العاملة اللبنانية في العام ٢٠١٨ كان بتوظيف غير رسميّ^{٢٧}، ويُتوقع أن يكون عددهم قد ارتفع بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية وتلك التي نتجت عن جائحة كوفيد-١٩. ويجب وضع أساس لنظام ضمان اجتماعيّ أكثر قوّة وشموليّة من أجل تمكين العمال الحاليين والأجيال المستقبلية من التمتع بضمان الدخل في الشيخوخة، إلا أنّ هذه الإصلاحات لن توفر حقّ ضمان الدخل في الشيخوخة للعمال الذين اقتربوا من عمر التقاعد وللمسنّين الحاليين.

ويجب استحداث ركيزة المعاش التقاعديّ غير القائم على الاشتراكات والممول من الضرائب، لاستكمال نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات، وبالتالي إنشاء نظام لضمان الدخل لجميع المسنّين اللبنانيين.

إنّ المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات، أو المعاشات التقاعدية الاجتماعية هي تحويلات مالية تمولها الضرائب، ويتمّ دفعها بشكل دوريّ إلى المسنّين بغضّ النظر عن مساهماتهم في صندوق الضمان الاجتماعيّ، وهي عنصر جوهريّ من عناصر النظم الاجتماعية في البلدان ذات الدخل المرتفع وقد ظهرت كمقاربة بارزة من أجل توسيع تغطية المعاشات التقاعدية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العقدين السابقين.

ويجمع نظام المعاشات التقاعدية الشامل بين الأنظمة الفعالة القائمة على الاشتراكات والعناصر التي تمولها الضرائب. وتعمل الركيزة الممولة من الضرائب على تحديد الحد الأدنى للدخل المتوقع دفعه في سنّ التقاعد، بغضّ النظر عن ارتباطات الفرد السابقة بسوق العمل، فتوفّر حدًا أدنى لضمان الدخل في الشيخوخة للجميع، في حين أنّ الركيزة الثانية، التي تتكوّن من نظام إلزاميّ عام للضمان الاجتماعي، تركزّ على توفير معاش تقاعديّ مناسب من حيث معدّل التعويض وترشيد الاستهلاك في الشيخوخة.

وتعتمد بعض المجموعات السكانية التي لا تشارك في سوق العمل بكثرة على الركيزة الأولى لتحصل على الأقلّ على ضمان أساسيّ للدخل في الشيخوخة. وهذا حال النساء اللبنانيات، إذ إنّ أقلّ من ٣٠ في المئة منهنّ يشاركن في سوق العمل المدفوع.^{٢٨} ولا ترتبط المعاشات التقاعدية الاجتماعية التي تمولها الحكومة بالفرضية التي تتعلّق بالمشاركة المستمرة في التوظيف الرسميّ، وتنعكس بالتالي الطبيعة الجنسانية لمسار الحياة. وعلى الرغم من أنّ المعاشات التقاعدية لن تعيد سنوات من التمييز، إلّا أنّ فصل ركيزة واحدة من ركائز نظام المعاشات التقاعدية عن أسواق العمل من شأنه ضمان عدم انتقال انعدام المساواة المتراكم والجنساني إلى المسنين. كما يمكن أن تعالج هذه المعاشات المخاطر الخاصة بالنوع الاجتماعي وبالعمر، كخسارة الأرامل لممتلكاتهم، ومسؤولية الاهتمام بكبار السنّ أو بالأطفال، لا سيّما في العائلات التي يغيب عنها جيل كامل. ويمكن اعتبار المعاشات التقاعدية طريقة فعّالة للاعتراف بقيمة عمل المرأة غير المأجور ضمن الأسرة والمجتمع.

وتتفوق المعاشات التقاعدية الاجتماعية التي تقدّم إلى الجميع (الشاملة) أو تلك التي تستبعد من يتلقّى معاشات تقاعدية أخرى على المقاربات المستندة على قياس مستوى الدخل، فهي تشمل القدرة على الوصول إلى الجميع بفعالية، بمن فيهم الفقراء والمهمشين، وتتمتع ببساطة إدارتها، وتقديمها حوافز للعمل، والاستثمار والادّخار، وعادة ما تتمتع بمستويات عالية من الدعم السياسي والاجتماعي.

معاش تقاعديّ اجتماعيّ يتماشى مع قدرات لبنان الحالية

تتغيّر كلفة المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ بشكل كبير بالاعتماد على التغطية الأولية والسّخاء. ويعرض الجدول ١ التكلفة التقديرية للمعاش التقاعديّ للبنان بحسب أسعار العام ٢٠٢٠، وقد احتُسبت باستخدام التوقّعات السكانية بحسب التوقّعات السكانية العالمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والبيانات الاقتصادية من قاعدة بيانات التوقّعات الاقتصادية العالمية التابعة لصندوق النقد الدولي.

وتفوق تكلفة المعاشات التقاعدية الشاملة تكلفة خياريّ اختبار المعاش أو اختبار الشراء. ففي العام ٢٠٢٠، إنّ المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ الذي يحوّل ٤٠ في المئة من الحد الأدنى للأجور لجميع المسنين التي تتخطى أعمارهم ٦٥ عامًا سيغطّي ٤٠٥٨٩٢ مسنّ بكلفة تبلغ ١,٥٧ في المئة من الناتج المحليّ الإجمالي.

إنّ خيار اختبار المعاش، الذي يستبعد أولئك الذين يحصلون على معاش تقاعديّ آخر، قد يكون مقارنة ممكنة من الناحية الإدارية ومقبولة من الناحية الثقافية، لأنّه يحدّ من التكاليف في حين يضمن حصول الجميع على معاش تقاعديّ واحد على الأقلّ، فتكلفته تبلغ ٠,٦٦ في المئة من الناتج المحليّ الإجمالي (بنسبة ٢٠ في المئة من الحد الأدنى للأجور)، و١,٣١ في المئة (بنسبة ٤٠ في المئة).

أمّا عند تطبيق الخيار الآخر، أي وضع حدّ للتكلفة على المدى القصير، فيجب البدء بالأكثر استحقاقًا للمعاش، أي الذين بلغوا الـ ٧٠ من العمر، ثمّ يحصل عليه ذوي الأعمار الأدنى عندما يتحسنّ الوضع الاقتصاديّ. وتُعتبر هذه الاستراتيجية شائعة عند الرغبة بالحدّ من الإنفاق على المدى القصير مع تجنّب بعض التحديات والنزاعات المحتملة التي تظهر عند استهداف الفقر.

يجب تصميم المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ من أجل الحدّ من الفقر لدى المسنين مع الانتباه إلى الحفاظ على الحوافز التي تدفعهم إلى المساهمة في الضمان الاجتماعيّ. وينطوي ذلك على تحديد مستويات مرتفعة للمعاشات التقاعدية فتضمن عدم اضطراب أيّ من

المسنّين إلى العيش بفقر، آخذة بالاعتبار كميّة تفاعل المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ مع نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات.

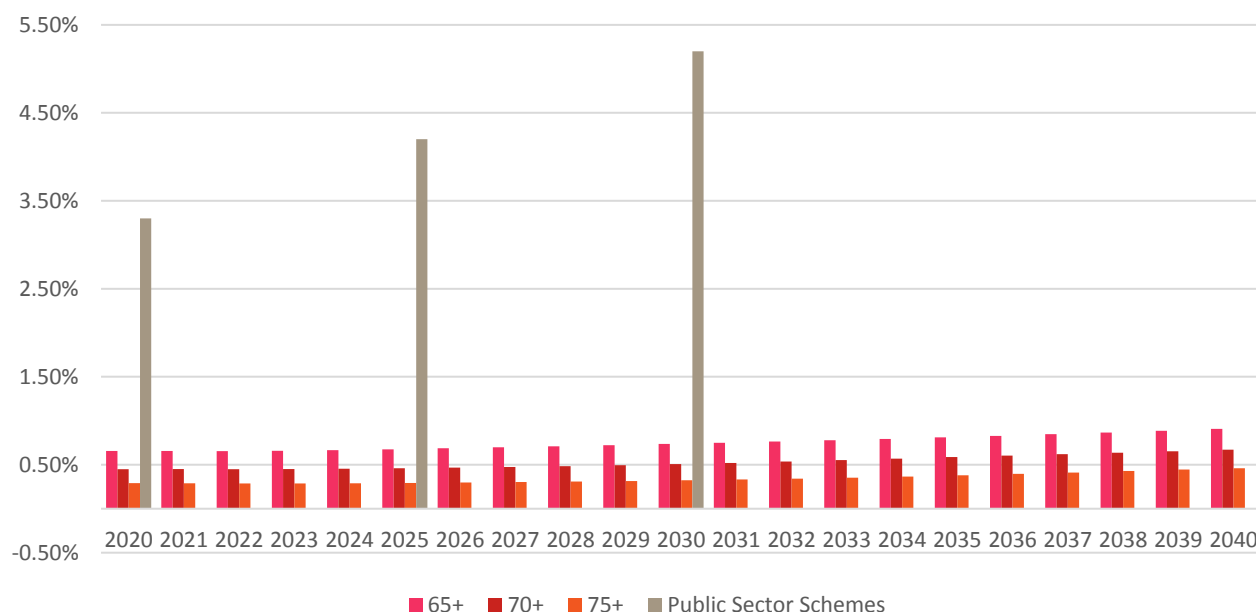
يُتوقّع أن تزداد تكاليف المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ وتغطيتها خلال السنوات العشرين القادمة بموازاة تقدّم السكان في السن. وتعرض الصورة ١ توقّعا لتغطية تكلفة خيارات المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ بعد الخضوع لاختبار المعاش التي حدّدت بنسبة ٢٠ في المئة من الحد الأدنى للأجور في لبنان. وفي العام ٢٠٢٠، إنّ هذا المعاش التقاعديّ الاجتماعيّ الذي توجّه إلى جميع اللبنانيين الذين بلغوا ٧٠ عامًا وما فوق ولم يحصلوا على معاش تقاعديّ، سيصل إلى ٢٣٢٦٨٠ مسنّ (أو ٨٦ في المئة من جميع اللبنانيين الذين بلغوا ٧٠ عامًا وما فوق)، وبلغت تكلفته ٠,٤٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع أنّ الخيارات التي عُرِضت سابقًا تتمنّع بمستويات مختلفة من السخاء والتغطية، تجدر الإشارة إلى أنّ جميع الخيارات، ما عدا واحدًا منها، تقلّ عن ١ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأنّ متوسط التكلفة يفوق بمقدار ضئيل نسبة الـ ٠,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين ليست هذه الأرقام قليلة، إلّا أنّها تتضاءل أمام الإنفاق الحالي والمستقبليّ المتوقّع للمعاشات التقاعديّة العامة الخاصّة بالموظّفين الحكوميين وأفراد المؤسسة العسكريّة.

الجدول ١. تكلفة المعاش التقاعدي الاجتماعي للبنان في العام ٢٠٢٠

آلية اختيار المستفيدين	الاستفادة الشهرية بالليرة اللبنانية	النسبة من الحد الأدنى للأجور	سنّ الاستحقاق	عدد المستفيدين	التكلفة بالليرة اللبنانية (مليون)	% من الناتج المحلي الإجمالي
اختبار المعاش: جميع اللبنانيين الذين تخطّوا سنّ الاستحقاق، باستثناء أولئك الذين يحصلون على معاشات تقاعدية أخرى	150,329	20	65+	340,126	644,246	0.66%
			70+	232,680	440,834	0.45%
			75+	150,550	285,340	0.29%
	225,525	30	65+	340,126	966,369	0.99%
			70+	232,680	661,251	0.67%
			75+	150,550	428,010	0.44%
اختبار الثروة: جميع اللبنانيين الذين تخطّوا سنّ الاستحقاق، باستثناء الأكثر ثراءً (٣٠ في المئة)	150,329	20	65+	284,124	538,247	0.55%
			70+	188,868	357,829	0.36%
			75+	122,203	231,613	0.24%
	225,525	30	65+	284,124	807,370	0.83%
			70+	188,868	536,743	0.55%
			75+	122,203	347,419	0.36%
المعاش الشامل جميع اللبنانيين الذين بلغوا سنّ الاستحقاق أو تخطّوه	150,329	20	65+	405,892	768,924	0.78%
			70+	269,811	511,184	0.52%
			75+	174,575	330,876	0.34%
	225,525	30	65+	405,892	1,153,386	1.18%
			70+	269,811	766,776	0.78%
			75+	174,575	496,313	0.51%

ربط مستويات معاش التقاعد بالتضخم (مؤشر أسعار المستهلك)، قُدرت تكاليف الإدارة بنسبة 5 في المئة من التكاليف الإجمالية. احتسبت مؤسسة هلب إيج انترناشيونال التكاليف على أساس وحدة لتحديد التكلفة أنشأها المكتب الإقليمي للدول العربية لمنظمة العمل الدولية.

الرسم ١. التكلفة على شكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي من المعاش التقاعدي بعد الخضوع لاختبار المعاش على أساس ٢٠ في المئة من الحد الأدنى للأجور، ٢٠٢٠-٢٠٤٠



محاكاة الكتاب لتكاليف المعاشات التقاعدية الاجتماعية، تكاليف أنظمة القطاع العام على أساس تقديرات صندوق النقد الدولي^{٢٩}

معالجة تكلفة الإعاقة ودعم احتواء اللبنانيين ذوي إعاقة

يعاني ٣٠ إلى ٤٥ في المئة من المسنين بشكل عام من شكل من أشكال الإعاقة، مقابل ١٥ في المئة من العدد الإجمالي للسكان.^{٣٠} ويعود المعدل المرتفع للإعاقة عند المسنين إلى ازدياد الصعوبات الوظيفية بسبب الظروف الصحية المتعلقة بالعمر، وعلى الرغم من انتشار الإعاقات بين المسنين، تجدر الإشارة إلى أنَّ المسنين الذين يعانون من إعاقة في مرحلة متأخرة من حياتهم لا يصنّفون أنفسهم ذوي إعاقة. وفي لبنان، تظهر الإحصاءات الأخيرة المتوفرة أنَّ ما يقارب نصف الأشخاص الذين يعانون من صعوبات وظيفية شديدة تفوق أعمارهم ٦٥ عامًا،^{٣١} إلّا أنَّ البالغين ٦٥ عامًا وما فوق لا يمثلون سوى ثلث حاملي بطاقات المعوقين.

ويواجه ذوي الإعاقات من جميع الأعمار عوائق تتعلّق بالخدمات غير المتاحة، والبنى التحتية ووسائل النقل، الأمر الذي يقيّد مشاركتهم، ويزيد من التكاليف الخاصة بهم، كارتفاع معدل استخدام وسائل النقل الخاص والمساعدة المدفوعة من أجل الذهاب الأماكن التي يريدونها والاستفادة من الخدمات التي يحتاجونها. كما أنَّ عددًا منهم يحتاج إلى خدمات إعادة التأهيل ولوازم المساعدة كالكراسي المتحركة والعصي.

وتخلق الإعاقة مجموعة من التحديات بحسب عمر الشخص، وطبيعة الإعاقة الخاصة والبيئة. وتتطلب حالة الأطفال ذوي الإعاقة تدخلات مبكرة، ويحتاجون رعاية مكثّفة أكثر من الأطفال الآخرين، في حين يمكن أن يواجه الراشدون في سن العمل الذين يعانون من إعاقات تكاليف النقل والدعم الباهظة للبحث عن عمل أو الحفاظ عليه. وقد يحتاج المسنون الذين يعانون من إعاقات رعاية ودعمًا إضافيَّين لعيش حياتهم اليومية وللحفاظ على نشاطهم ضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم.

وتتشكّل هذه العناصر كلّها تكاليف إعاقة إضافية، وفي حين تفرض الإعاقة على الأشخاص ذوي إعاقة وعائلته الإنفاق الكثير، تجبرهم على اكتساب القليل. وهذه هي حالة العائلات التي يضطر أفرادها، لا سيّما النساء منهم، إلى التخلّي عن عملهم أو دراستهم من أجل توفير الدعم الكافي في ظلّ غياب الرعاية المنظمة وخدمات الدعم العامة.

وتظهر الأدلة العامة أنَّ تكاليف الإعاقة الإضافية قد تصل إلى ٤٠ في المئة أو أكثر من متوسط دخل الأسرة إن تطلّبت الحالة مساعدة بشرية مكثّفة.^{٣٢} ومن ضمن انعكاسات تكاليف الإعاقة الإضافية هي أنَّ المسنين ذوي الإعاقة لا يمكنهم فعل الكثير إن حصلوا على المعاش التقاعديّ، مقابل ما يمكن لشخص سليم أن يفعل بالمعاش نفسه. لذا فإنَّ المسنين ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للفقر والحرمان، وبالإضافة إلى ذلك، إنّ التكاليف الإضافية قد تؤثر بشكل كبير على رفاه المسنّ وعلى علاقته مع أفراد عائلته. وفي السياق نفسه، إنّ الضغوطات التي تفرضها هذه التكاليف الإضافية قد تسهم في الإساءة إلى ذوي الإعاقات وإهمالهم، إذ إنّ أفراد العائلة يعانون ويفتقرون إلى الدعم.

وفي حين يُعتبر الوصول إلى الخدمات والبنى التحتية، وعدم التمييز، والتعليم الشامل والتوظيف أمورًا أساسية لدعم احتواء ذوي الإعاقات، كذلك تُعتبر الحماية الاجتماعية. إذ يجب أن توفر أنظمة الحماية الاجتماعية ضمان دخل للأشخاص الذين يعانون من إعاقات ويفتقرون إلى فرص اكتساب مداخيل، كما يجب أن تدعم ذوي الإعاقات في مسار حياتهم ليتمكنوا من تكبّد تكاليف الإعاقة.^{٣٣}

وقد تمكّنت البلدان التي أنشأت أنظمة حماية اجتماعية شاملة للأشخاص ذوي إعاقة من فعل ذلك عبر مجموعة من مخصّصات الإعاقة والدعم العينيّ كتوفير لوازم المساعدة والخدمات (مساعدة شخصية، رعاية منزلية)، بالإضافة إلى الرعاية الصحية المدعومة وخدمات النقل. وتتواجد هذه المجموعات في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، وبدرجات مختلفة في البلدان ذات الدخل المتوسط كاتلند، وفيتنام وجورجيا. وعلى سبيل المثال، في أفريقيا الجنوبية وموريشيوس، يحقّ للأشخاص الذين يعانون من إعاقات شديدة

الحصول على مخصّصات إعاقاة لتغطية بعض التكاليف الإضافية والتمكّن من الانخراط في المجتمع. ويستمرّ السكّان في أفريقيا الجنوبية بالحصول على مخصّصات الإعاقاة مع تقدّمهم في السنّ وتلقّيهم معاشات التقاعد، لعلمهم أنّ تكاليف الإعاقاة الإضافية لا تنخفض مع السنّ.^{٣٤}

إنّ الآلية التي يتّبعها لبنان لدعم ذوي الإعاقاة هي بطاقة المعوّقين، التي توفّر وصولهم إلى بعض لوازم المساعد والرعاية الصحيّة، بالإضافة إلى إعفاءات محدودة من الضرائب. وإلى جانب هذه المنافع المهمّة، لا تمتلك الدولة أيّ نظام لتوفير دعم مباشر للدخل من أجل المعوّقين، أمّا تقديمات الدعم المجتمعيّ، فهي محدودة أيضاً.

ومن أجل الانتقال إلى نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق وشامل للأشخاص ذوي اعاقاة، يجب أن يعتمد لبنان مخصّصات للأشخاص ذوي اعاقاة لاستكمال المعاش التقاعدي الاجتماعيّ المقترح، إذ من شأنها تأمين دعم أساسيّ للأطفال، والراشدين العاملين والمستنّين الذين يعانون من إعاقاة ولعائلاتهم أيضاً. كما أنّ الاستثمار بمخصّصات عامّة للأشخاص ذوي اعاقاة محدّدة بـ ٢٥ في المئة من الحد الأدنى للأجور تمثّل ٠,٣ في المئة من الناتج المحليّ الإجمالي فقط.

لمزيد من المعلومات، اقرأ رفيق هذا الموجز حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقاة: نحو نظام حماية اجتماعية شامل قائم على الحقوق للبنان: دعم دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقاة

للاتّصال:

الأستاذة عبلة محيو سباعي

رئيسة مركز الدراسات لكبار السنّ

كلية العلوم الصحيّة

قسم علم الأوبئة وصحة السكان

الجامعة الأميركية في بيروت

البريد الإلكتروني: abla.mehio-sibai@aub.edu.lb

تويتر: @abla.sibai

فلوريان جويرجينز

مستشار عالمي - الحماية الاجتماعية

مؤسسة هلب إيج إنترناشيونال

البريد الإلكتروني: florian.juergens@helpage.org

تويتر: @FlorianJuergens

ألكساندر كوت

رئيس مشارك

مركز السياسة الشاملة

البريد الإلكتروني: alex.cote@inclusive-policy.org

الرجاء عدم التردّد في التواصل مع الكتاب عبر التعليقات أو

الاقتراحات في ما يخص هذا الملخص نيسان/أبريل ٢٠٢٠

الحاشية

^١ ذا غارديان (٧ آذار، ٢٠٢٠). لبنان يتخلّ عن سداد دينه للمرّة الأولى وسط الأزمة الماليّة

^٢ البنك الدولي (٦ تشرين الثاني، ٢٠١٩). لبنان وسط الضائقة الاقتصادية والماليّة والاجتماعية، الوضع قد يسوء

^٣ البنك الدولي ومنظمة العمل الدوليّة (٢٧ آذار، ٢٠٢٠) الحماية الاجتماعية والوظائف يستجيبان لجائحة كوفيد ١٩: عرض فعلي لتدابير البلاد

^٤ منظمة العمل الدوليّة (٢٦ آذار، ٢٠٢٠). مراقبة الحماية الاجتماعيّة لاستجابة الحماية الاجتماعيّة لجائحة كوفيد-١٩ حول العالم

^٥ صندوق النقد الدولي (٢٠١٦). تحدّيات الاستدامة والعدالة: بعض الحسابات حول نظام لبنان التقاعديّ

^٦ منظمة العمل الدولية (٢٠١٩). وزير العمل ومسؤولون في منظمة العمل الدولية يناقشون تصميم نظام تقاعدي للبنان و إصلاح قانون العمل فيه

^٧ منظمة العمل الدولية (٢٠١٩). استقصاء حول القوى العاملة والأسر اللبنانية ٢٠١٨-٢٠١٩

الاسكوا (٢٠١٧). تعزيز الحماية الاجتماعية للمعوقين في البلدان العربية^٨

^٩ منظمة العمل الدولية وشركة ديفيلوبمنت باثوايز (٢٠١٧). الاستبعاد بالتصميم. تقييم حول فعالية آلية استهداف الفقر بالاختبار غير المباشر. ورقة العمل رقم ٥٦

^{١٠} MacAusland and Riemenschneider (٢٠١١). أكثر ثراء واستياء: كيف تؤثر التحويلات النقدية على العلاقات الاجتماعية؟

IDS Bulletin العدد ٤٢ رقم ٦، تشرين الثاني ٢٠١١

^{١١} صندوق النقد الدولي (٢٠١٩). وثيقة سياسات صندوق النقد الدولي: استراتيجية انخراط صندوق النقد الدولي في الإنفاق الاجتماعي - وثائق أساسية

^{١٢} Executive Magazine (٦ آذار، ٢٠٢٠). على لبنان أن ينتقل نحو الحماية الاجتماعية العامة

^{١٣} شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (٢٠١٩). الحماية الاجتماعية في لبنان: من نظام امتيازات إلى نظام حقوق

^{١٤} Melani Cammett (٢٠١٤). الطائفية الرحيمة: الرفاه والطائفية في لبنان

^{١٥} برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧): تقييم اللامساواة في الدخل في نتائج القطاع الخاص، تحليل نسبي للمحددات والتوصيات

^{١٦} The Gerontologist (٢٠١٥). التقدم في السن في لبنان: التحديات والفرص

^{١٧} مركز الدراسات حول التقدم في السن (٢٠١١). المسنين في لبنان: الوقائع والتوقعات

^{١٨} الرابطة الاقتصادية اللبنانية (٢٠١٢). الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية في لبنان: اقتراح غير قائم على الاشتراكات

^{١٩} مركز الدراسات حول التقدم في السن (٢٠١١). المسنين في لبنان: الوقائع والتوقعات

^{٢٠} مركز الدراسات حول التقدم في السن (٢٠١١). المسنين في لبنان: الوقائع والتوقعات

^{٢١} الإدارة المركزية للإحصاءات ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٨). استقصاء حول ظروف معيشة القوى العاملة والأسر ٢٠١٨-٢٠١٩

^{٢٢} صندوق النقد الدولي (٢٠١٨). تحديات الاستدامة والعدالة أمام الأنظمة التقاعدية: حالة لبنان

^{٢٣} المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٠). تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين ٢٠٢٠

^{٢٤} منظمة العمل الدولية (٢٠١٩). طلب الضمان الاجتماعي

^{٢٥} The Gerontologist (٢٠١٥). التقدم في السن في لبنان: التحديات والفرص

^{٢٦} الإدارة المركزية للإحصاءات ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٨). استقصاء حول ظروف معيشة القوى العاملة والأسر ٢٠١٨-٢٠١٩

^{٢٧} الإدارة المركزية للإحصاءات ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٨). استقصاء حول ظروف معيشة القوى العاملة والأسر ٢٠١٨-٢٠١٩

^{٢٨} الإدارة المركزية للإحصاءات ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٨). استقصاء حول ظروف معيشة القوى العاملة والأسر ٢٠١٨-٢٠١٩

^{٢٩} صندوق النقد الدولي (٢٠١٨). تحديات الاستدامة والعدالة أمام الأنظمة التقاعدية: حالة لبنان

^{٣٠} البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية (٢٠١١). التقرير العالمي حول الإعاقة

^{٣١} منظمة العمل الدولية (٢٠١٩). استقصاء حول القوى العاملة والأسر اللبنانية ٢٠١٨-٢٠١٩

^{٣٢} Mitra, S., Palmer, M., Kim, H., Mont, D. and Groce, N. (٢٠١٧). التكاليف الإضافية لحياة الأشخاص ذوي إعاقة:

عرض للبحث ومخطّطه

^{٣٣} منظمة العمل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية (٢٠١٩). نحو أنظمة حماية اجتماعية تعزز مشاركة للأشخاص ذوي إعاقة واحتوائهم الكامل

والفعال

^{٣٤} Development Pathways (٢٠١٩). لعدم إهمال أحد: بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة للأشخاص ذوي إعاقة